

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تندرت محمد

مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية

ملخص:

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية من خلال مساهمته في جلب رؤوس الاموال وجلب التكنولوجيا والخبرة الادارية والتقنية وكذا مساهمته في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، وتهدف هذه الورقة البحثية الى التطرق والكشف عن اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، ومعرفة قيم ومستويات هذه المحددات، وهل هي مقبولة من حيث مستوياتها، من اجل الوقوف على حالة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر ومدى ملاءمته لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل الاستفادة من مزايا هذا النوع من الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، البطالة، رؤوس الاموال، التكنولوجيا، الخبرة.

Abstract:

Foreign direct investment contributes to achieving development through its contribution to bringing in capital, bringing technology, managerial and technical expertise, and providing jobs, This research paper aims to know the most important determinants of foreign direct investment in Algeria, and to know the values and levels of these determinants, and whether they are acceptable in terms of their levels, in order to know the state of the foreign direct investment climate and whether it attracts foreign direct investment in order to benefit from the advantages of this type of.

Key words: determinants of foreign direct investment, unemployment, capital, technology, experience.

Résumé:

L'investissement étranger direct contribue au développement par sa contribution à l'apport de capitaux, à l'apport de technologies, de compétences managériales et techniques, à la résorption du chômage. Ce document de recherche vise à connaître les déterminants les plus importants de l'investissement direct étranger en Algérie, et à connaître les valeurs et les niveaux de ces déterminants, et s'ils sont acceptables au regard de leurs niveaux, afin de connaître l'état du climat de l'investissement direct étranger et s'il attire l'investissement direct étranger afin de bénéficier des avantages de ce type de l'investissements.

Mots clés: déterminants de l'investissement direct étranger, chômage, capital, technologie, expérience.

مقدمة

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام الدول المضيفة والمستثمرين الاجانب في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لان فيه عدة ايجابيات يمتاز بها يساعد على تحقيق النمو اقتصادي للدول المضيفة وللمستثمرين على حد سواء وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بزيادة طاقاتها الإنتاجية وتحسين أدائها وكفاءتها، ويعود سبب هذا الاهتمام لا سيما في الدول النامية هو أن الاستثمار الاجنبي المباشر يعد مصدر تمويل أكثر ملاءمة وامنا من مصادر التمويل الأخرى كالقروض الاجنبية والمحلية، مما دفع الدول الى السعي لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

والسعي وراء توفير وتحقيق مناخ استثماري جذاب للمستثمرين الاجانب، وقد سعت الجزائر في سبيل ذلك وقامت بعدت مجهودات من اجل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الاشكالية:

مما سبق نطرح الاشكالية التالية:

فيما تكمن محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وما مستواها؟

الاسئلة الفرعية:

- ماهي محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

- ما هو مستوى تقييم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى ما يلي:

- معرفة اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

- معرفة قيم ومستويات محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

اهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في المساهمة في تحقيق التنمية من خلال مساهمته في جلب رؤوس الاموال وجلب التكنولوجيا والخبرة الادارية والتقنية.

المحور الاول: اطار نظري حول الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته

اولا - ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

نقوم في هذا الفرع من هذا البحث بإعطاء مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الأهداف والدوافع التي يسعى من أجلها المستثمرون، كما نبرز كذلك الأهداف التي تسعى إليها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك عدة مفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تعددت مفاهيمه بتعدد الجهات والهيئات والدارسين لهذا النوع من الاستثمارات، ونحن بدورنا نحاول إعطاء المفهوم الشامل للاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- مفاهيم حسب الاقتصاديين:

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر، وتختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

¹ سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010، ص23.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وعرف فرنسوا غوتيي **Gautier-Francois** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية ويعتبر هذه العملية بمثابة مجموع نفقات الشراء، وإرساء السلع التجهيزية المخصصة إما لتحسين القدرات الإنتاجية في السلع أو الخدمات أو للتقليل من التكاليف أو لتحسين ظروف العمل والمعيشة.¹

وعرف **Bertrand- Raymond** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة، ويتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة.²

وعليه فإن العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر في الاستثمار الأجنبي المباشر هو أن يكون استثمارا أجنبيا حقيقيا تنتقل عبره رؤوس الأموال والخبرات التقنية والإدارية والتكنولوجية، بحيث يجيز للمستثمر الأجنبي إدارة أمواله وحق السيطرة عليها.

ب- مفاهيم حسب الهيئات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استعمال مستثمر من بلد ما أصوله في دولة أخرى مع تسييرها،³ أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار قائم على تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة.⁴

وعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad) الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي: هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله (الحصة الأكبر) لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار.⁵

ويعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين

¹فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص4.

² Romond-bertamd, économie financière internationale, édition : puf, paris, 1971, p49.

³Bertrand Bellon et Ridha Gouia, L'investissement direct étrangers et développement industrielle méditerranéen, édition :economica, paris,1998 ,p3.

⁴ أقاسم حسنة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص3.

⁵ خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى 2012 ، ص216.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

ومما سبق يتضح اختلاف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية الذي يمتلك فيه المستثمر الأوراق المالية دون ممارسة الرقابة أو المشاركة في إدارة وتنظيم المشروع، إضافة إلى كون الاستثمار في الأوراق المالية استثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي يقام خارج الحدود الجغرافية لدولة ما، ويكون للمستثمر الحق في اتخاذ القرار وفي الرقابة على المجالات أو المشروعات التي تم فيها الاستثمار وممارسة السيطرة والإشراف مباشرة على النشاط في المشروع المعني، ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر عمليات إنتاجية للسلع أو الخدمات أو تسويقية تتم في دولة أجنبية.

2- أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يهدف المستثمر الأجنبي من خلال أنماط مشاريع الاستثمار إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية وتحقيق أكبر الفوائد والأرباح وهذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية بغية التوسع والزيادة في أسواقها التصديرية، هذا من جانب الدول المصدرة للاستثمار،¹ وهناك دوافع من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام أمثال هذه الاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات التي تضعها أمام المستثمر الأجنبي، وعليه فإننا سوف نقوم بالتفريق بين نوعين من الدوافع التي يحصل من أجلها الاستثمار الأجنبي المباشر، الأول دوافع تصدير رأس المال الاستثماري المباشر، والثاني دوافع استيراده واستقباله:

ثانيا - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ويقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والاضاع، التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة او دولة معينة،² ولا تقف هذه المحددات عند حدود العوامل الاقتصادية ولكنها تتجاوز ذلك الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من استقرار.³

1- المحددات الاقتصادية.

حتى يقوم المستثمر الاجنبي بالاستثمار المباشر في بلد غير بلده الاصلي، يدرس مجموعة من العناصر المتعلقة بالدولة المضيفة، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أ- حجم السوق: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر،

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص218.

² خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص218.

³ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004-2005، ص35.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الاجانب يكونون اكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في اسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.¹ ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية ، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان، فالمقياس الاول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، اما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.² فلما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كبير يدفعه الى زيادة الانفاق على السلع والخدمات، ولما يزيد عدد السكان فان زيادة سوف تحدث في الانفاق على السلع والخدمات والذي يؤدي بدوره الى تعظيم ارباح المستثمرين العارضين للسلع والخدمات في هذه السوق، مما يدفع بالمستثمرين الى التنافس لا جل دخول هذه السوق وبالأخص المستثمرين الاجانب.

ب- سياسات اقتصادية كلية مستقرة: ان وجود بيئة اقتصادية كلية مريحة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الاساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي اشارة سليمة لكل من المستثمر المحلي والاجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات اساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول الى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في (التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري)،³ لذلك يجب ارساء قوانين من طرف الدولة للمستثمرين الاجانب محفزة وواضحة، كما يجب ان تتوفر الشفافية لوصول المستثمرين الاجانب الى المعلومات، اضافة الى خصخصة المؤسسات الاقتصادية لكي تكون عدالة بين الاستثمار الخاص والعام، وازالة العقبات لتدفق الاستثمار وخاصة عصرة النظام المصرفي، كما يجب على الدولة ارساء برامج الاصلاح الاقتصادي للتحكم في التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف والميزان التجاري.

حيث يؤثر التضخم مباشرة على حجم الارباح وبالتالي على حركة راس المال، كما تؤثر على تكاليف الانتاج التي تولى اهمية كبيرة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة.⁴

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص220.

² Sergio Alssandrini and Laura Resnini, The determinants of FDI, :Acomparative analysis of EU FDI flws into the CEECs, and the Mediterranean countries, ERFsixth Annual conference, Economic research forum for the arab countries, iran and turkey, cairo, 1999, p9.

³ نفس المرجع، ص36.

⁴ عبد السلام ابو قحف، مقدمة في ادارة الاعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، البعة الرابعة، الاسكندرية، مصر، 1998، ص76.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ويؤثر ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج والعمالة والمواد والاجور وتكاليف النقل، وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدي الى عدول القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة ويتحول الى دولة أخرى، وللتغيرات المفاجئة او غير المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة او النقصان تأثير على المستثمرين حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس ويؤثر على القرار الاستثماري. كما ان للتغير في سعر الصرف تأثيرا في سعر الفائدة، وبالتالي فان كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار المحلي والاجنبي.¹

ج- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الاجنبي الى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الانتاج لما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اية اختلالات في الاسواق، بمعنى انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني مليء بالاستثمار الاجنبي المباشر. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات الى الناتج الداخلي ودرجة تركيز الصادرات بالإضافة الى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية.²

لم يتم التطرق الى موضوع الانفتاح الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الا بصفة قليلة ومعظم الباحثين يعبرون عن الانفتاح الاقتصادي في بلد ما على انه قيمة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على قيمة الناتج الداخلي الخام خلال سنة معينة، فكلما ارتفعت تلك النسبة نقول الاقتصاد اكثر انفتاحا.³ وهناك مؤشرات أخرى يحسب عن طريقها الانفتاح الاقتصادي، نذكر منها:

- نسبة الواردات الى الناتج الداخلي الخام.

- نسبة الصادرات الى الناتج الداخلي الخام.

- نسبة مجموع الصادرات والواردات الى الناتج الداخلي الخام.⁴

فرؤوس الاموال الاجنبية كنتيجة طبيعية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج وتتبع وسائل تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية، اما نظرية التمييز الجمركي فإنها تتوقع ان البلدان التي تضع قيودا وتفرض الكثير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية على وارداتها بهدف الابقاء على اقتصاداتها مغلقة في وجه التجارة العالمية، تتجه اليها

¹ Kojima,kiyoshi,direct foreign investment,billing and sons ltd guild ferd,london,1982.p213-219

² اقسام حسنة، مرجع سبق ذكره، ص33.

³ Abdur chowdhury et gerge mavrotas, **FDI et growth : what coses what**, paper to be presevted at the wider conference on sharing global prosperity, wider, helsinki, 6-7september 2003, p02.

⁴ لوعيل بلال، **العلاقة بين انفتاح ونمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2012)**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، العدد 30 ديسمبر 2014، ص46.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية حتى يقوموا بالإنتاج والتوزيع داخل تلك الدول تخطيا منهم لتلك الحواجز المفروضة على حركة التجارة.¹

د- تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي والجهوي والدولي: ان التكتلات الاقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية، مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي الى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، وايضا الى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها، وطلبا للفرص المتاحة فيها.² وان السعي نحو تفعيل احد اشكال التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول النامية من العوامل الهامة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى هذه الدول، وبالنسبة للدول العربية فان الماضي قدما نحو دخول السوق العربية المشتركة حيز التنفيذ من زيادة حركة الاستثمارات البينية من جهة وخلق سوقا اقليميا كبيرا يسهم بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي يمكن ان تتدفق من جهة اخرى.³

هـ- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي احد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع الى ان ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة اية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من اجلها المستثمر الاجنبي.⁴

و- حوافز جبائية: الاغراءات الضريبية (التشجيعات الضريبية) لها اهمية كبيرة وخاصة في اتخاذ قرار الاستثمار ام لا وكذلك في اتخاذ القرار بالاستقرار ام لا، بحيث تؤثر ايجابيا في مردود الاستثمار الاجنبي المباشر وتشكل في هذا المجال الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف الحكومة، ومن ثم فانه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ان تبذل الجهد من اجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الاجنبي على اتخاذ قرار الاستثمار، من خلال تخفيضات ضريبية واستثناءات تصل حد الاعفاء خاصة على المواد الأولية ومدخلات الانتاج.⁵

2- المحددات السياسية والقانونية.

أ- المحددات السياسية.

الاستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، لان وجود نظام ديمقراطي يحترم الارادة الشعبية، وعدم وجود صراعات داخلية على السلطة، كلها محددات تشجع على جذب واستقرار الاستثمار

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص72.

² عبد الكريم كاكاي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى 2013، ص72.

³ اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص40.

⁴ عبد الكريم كاكاي، مرجع سبق ذكره، ص72.

⁵ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص74.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الاجنبي المباشر.¹ فالاستقرار السياسي والامني يساعدان على نمو الاستثمارات المحلية والاجنبية، وتحديد دور النقابات في اطار الصلاحيات القانونية المحددة لها وعدم الاسراف في استخدام وسائل ضغطها.² وهناك دراسة ل **Frey et Schneider (1985)** غطت 54 دولة نامية اكدت ان الخطر السياسي يأتي في المرتبة الخامسة.³ لذلك فان مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم والمصادرة والتدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من اهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار.⁴ وكذلك مدى نفوذ جماعات الضغط (النقابات والاحزاب السياسية والجماعات المتطرفة)، اضافة الى تدخل الحكومة في ميدان الاعمال (الرقابة على الاسعار، وتعدد وتغير قوانين الاستيراد، والتصدير، الدعم).⁵

ب- المحددات القانونية.

ان وجود اطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الاجنبية، ولكي يكون الاطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من اهمها:⁶

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الاخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من انواع معينة من المخاطر، مثل التأميم، المصادرة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الارباح للخارج وحرية دخول راس المال وخروجه فضلا عن اهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

- وضمن الاطار القانوني والتنظيمي تعتبر حقوق الملكية قضية مهمة، اذ يعتبر الاستثمار الاجنبي حساس تجاه المخاطر القانونية التي يمكن ان تنجم عن ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية، علما ان رأسمال المشروع الاستثماري يتألف في غالب الاحيان من براءات الاختراع، النماذج الصناعية، العلامات التجارية وغيرها. ومن الشروط الاولى

¹ عبد الكريم كاكى، مرجع سبق ذكره، ص67

² وطفة ضياء ياسين، حماية حق الانسان في العمل في ظل الاستثمار الاجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية- مصر، 2015، ص40.

³ Bilel ben nahia, **L'impact de la corruption sur L'IDE : application sur quelques pays MENA**, mémoire master en sciences économiques, faculté de sciences économiques et gestions de sfex, tunise, 2008, p61.

⁴ عبد الكريم كاكى، مرجع سبق ذكره، ص66.

⁵ عبد السلام ابو قحف، **اساسيات التنظيم والادارة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، الجزء الاول الطبعة الثالثة 2001، ص19.

⁶ اميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص40.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لجذب ونجاح الاستثمارات الأجنبية، ان يتم تأمين الاطار القانوني اللازم لها، وهذا الاطار يشمل قوانين الملكية الفكرية والصناعية التي تؤمن حماية فعالة لحقوق الملكية والصناعية التي تشكل جزءا كبيرا من هذه الاستثمارات.

المحور الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي في الجزائر

تمثل محددات الاستثمار الاجنبي المباشر حالة المناخ الاستثماري في بلد معين، وان عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وضع اقتصادي مناسب ومناخ ملائم لإقامة المشاريع الاستثمارية، حيث يشمل مناخ الاستثمار كل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون آخر.¹ ولقد قامت الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي بتطبيق البرامج الاقتصادية التي ألزمها بها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتحسين حالة الوضع الاقتصادي، وبالفعل حصل حينها تحسن طفيف في المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن تحسن أسعار النفط حال دون مواصلة تلك الإصلاحات جراء تمكن الجزائر من قضاء ديونها، وفي هذا الصدد يتناول هذا المحور وضع الاقتصاد الجزائري، والذي يعبر عن حالة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر مع تقييم هذه المحددات.

اولا - محددات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري

هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها معدل التضخم الذي يشير إلى تذبذب في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة ويعبر عن القدرة الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب المتوقع عنده.

ويؤثر التضخم على حركة رؤوس الأموال من خلال تأثيره المباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، فالتضخم يقلص من جاذبية المناخ الاستثماري للبلد المضيف ومن هذا المنطلق هناك علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر فكلما زاد التضخم تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.² رصيد الميزانية العامة للدولة يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية. مؤشر الاستقرار الحكومي (G/PIB) الذي هو عبارة عن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام والذي يعبر عن مدى حسن تسيير الحكومة لرصيد الناتج الداخلي الخام وإنفاق أقل قدر ممكن منه، فكلما كانت قيمة هذا المؤشر صغيرة فإنها تدل على أن المؤشر قوي والعكس صحيح. مؤشر الاستقرار النقدي ($\Delta M/\Delta PIB$) الذي يمثل نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام، حيث يعبر عن مدى تناسب وتلاؤم حجم الكتلة النقدية لحجم الناتج الداخلي الخام، وكلما كانت قيمة هذا المؤشر صغيرة فإنها تدل على ان المؤشر قوي والعكس صحيح لأنه اذا كان هذا المؤشر كبير معناه أن الكتلة النقدية زادت بقيمة كبيرة نسبيا مقارنة مع قيمة زيادة الناتج الداخلي الخام من

¹ ماجد احمد عطاالله، ادارة الاستثمار، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، الطبعة الاولى 2011، ص12.

² نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى 2016، ص208.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنة إلى أخرى، أي أن الكتلة النقدية زادت خلال سنة معينة بقيمة أكبر من القيمة التي يجب أن تزيد بها، أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر سالبة فهذا يدل على أن الناتج الداخلي الخام للسنة المدروسة تراجع مقارنة بالسنة الماضية :

1- الناتج الداخلي الخام :

نلاحظ من الجدول التالي أنه كان في نمو مستمر إلى غاية 2014 أين بلغ الذروة بقيمة تقدر ب: 213 مليار دولار ثم بدأ في التراجع ابتداء من سنة 2015 وذلك بسبب تراجع أسعار النفط .

2- معدل النمو:

متذبذب إذ حقق أعلى قيمة سنة 2014 بمعدل 3.6 % ثم سجل معدل سالب -3.8 % سنة 2015 لأول مرة خلال فترة الدراسة ،وذلك يفسر التراجع الملحوظ في الناتج الداخلي الخام لنفس الأسباب سالفة الذكر، ليرتفع بعد ذلك إلى (4.2%) سنة 2016.

3- معدل التضخم:

هو الآخر عرف عدة تذبذبات إذ ارتفع من 4.52 % سنة 2011 إلى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة بمعدل 8.89 % سنة 2012 وذلك بسبب زيادة نفقات الدولة في المشاريع التنموية الكبرى مثل الطريق السيار ودعم تشغيل الشباب مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية .

ليعاود الانخفاض النسبي سنتي 2013 و 2014 بمعدلي 3.26 % و 2.92 % على التوالي متأثرا بتراجع أسعار النفط والسلع الغذائية ،فقد ساهم هذا التراجع إلى كبح حدة التضخم.¹

بعد تراجعه المعتبر سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015 ليلبلغ المتوسط السنوي 4.8 % و 7.18 % في ديسمبر 2016 .

سمحت إدارة السياسة النقدية خصوصا من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخمي أكثر ارتفاعا في حين لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه عراقيل من جراء الاختلالات ووضعية الهيمنة في بعض الأسواق بالفعل علما أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بنسبة ضئيلة سنة 2015 (0.13 %) وسنة 2016.² فانه لا يمكن أن يشكل ذلك مصدر التضخم خلال هذه الفترة كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد خصوصا بالنظر إلى انخفاض هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية بسبب الأزمة المالية العالمية 2007.

¹ صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2016، ص 21.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، (الجزائر:نوفمبر 2016)، ص 131.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

4- الميزانية العامة للدولة:

سجل رصيد الميزانية العامة قيما سالبة طوال فترة الدراسة حيث نلاحظ زيادة عجز الميزانية من سنة لأخرى بسبب تراجع مداخيل الجباية البترولية بالنظر إلى اعتماد الميزانية العامة على الجباية البترولية حيث تأثرت بشكل كبير بانخفاض أسعار البترول ترجم الانخفاض في الإيرادات الضريبية على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات. فقد بلغت الإيرادات الضريبية البترولية 2373.5 مليار دينار في 2015 مقابل 3388.4 مليار دينار سنة 2014. وفي ظروف ارتفاع النفقات العمومية من 6995.7 مليار دينار سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار سنة 2015 أي ارتفاع بنسبة 9.4% بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة 2553.2 مليار دينار أي بنسبة 15.4% من إجمالي الناتج الداخلي، وهو مستوى قياسي، مقابل 7.3% في 2014، أدى هذا العجز الممول بواقع 89.1% بالاقطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض قوي لقائم هذا الصندوق الذي انتقل من 4408.5 مليار دينار نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار نهاية 2015 أي تآكل بنسبة 53.0% خلال سنة واحدة.¹ وفي 2016 بلغت النفقات العمومية 7383.6 مليار دينار وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل في السنة السابقة، وواصلت إيرادات الجباية البترولية في الانخفاض حيث بلغت 1781.6 مليار دينار في 2016 مقابل 2273.5 مليار دينار في 2015.² وحسب محافظ بنك الجزائر في مداخلته أمام مجلس الأمة في أبريل 2017 حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظروف استمرار الصدمة الخارجية عرف قائم صندوق ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة 2016 حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني أي 740 مليار دينار اعتبارا من نهاية شهر فيفري.

5- مؤشر الاستقرار الحكومي (G/PIB):

نلاحظ أن قيم هذا المؤشر قريبة من 50% خلال معظم سنوات فترة الدراسة وهذا معناه أن الحكومة تنفق ما يقارب نصف الناتج الداخلي الخام وهذه النسبة كبيرة. إذن نستطيع القول أن مؤشر الاستقرار الحكومي ضعيف لأنه إذا أنفقت الحكومة نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام تتراجع الاحتياطات من العملة الصعبة وبالتالي تراجع القدرة على مواجهة أي طارئ اقتصادي قد يحدث في المستقبل وبالتالي اضطراب الدولة إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية ومن ثم التبعية الاقتصادية والإملاءات الغير محمودة من طرف أصحاب تلك المساعدات.

¹ نفس المرجع، ص 77.² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، (الجزائر: سبتمبر 2017)، ص 69.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

6- مؤشر الاستقرار النقدي ($\Delta M/\Delta PIB$):

نلاحظ أن قيم هذا المؤشر غير مستقرة خلال فترة الدراسة حيث تجاوز 60% سنتي 2011 و 2012 أي أن زيادة حجم الكتلة النقدية خلال هاتين السنتين أقل من زيادة حجم الناتج الداخلي الخام بنسبة 40% حيث أنه يجب أن تكون حجم زيادة الكتلة النقدية مساوية أو على الأقل قريبة من حجم زيادة الناتج الداخلي الخام، وفي سنتي 2013 و 2014 تجاوزت الزيادة في حجم الكتلة النقدية ضعف الزيادة في حجم الناتج الداخلي الخام وهذه نسبة كبيرة جدا، أما في سنة 2015 فنلاحظ أن نسبة زيادة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام سالبة وذلك بسبب تراجع الناتج الداخلي الخام إلى (16591.9 مليار دينار) سنة 2015 بعدما كان (17242.5 مليار دينار) سنة 2014.

ومنه نستطيع القول أن مؤشر الاستقرار النقدي غير مستقر، إذ أن حجم زيادة الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى كبير ولا يتناسب مع حجم الزيادة في الناتج الداخلي الخام، وهذا هو السبب الرئيسي في تضخم المستوى العام للأسعار والذي في ظله تسود حالة عدم اليقين لدى المستثمرين فيما يخص الأرباح المتوقعة أو فيما يخص تآكل القيمة الحقيقية لثروتهم، ومن ثم نفور المستثمرين الأجانب من استثمار أموالهم في هذا المناخ.

جدول رقم (1): تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2011-2016).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	20.141	12.057	0.133	5.881-	27.537-	26.03-
سعر الصرف (الدينار مقابل 1 دولار)	76.05	78.10	78.15	87.90	107.13	116.37
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	182.22	190.66	194.01	178.94	144.13	114.13
المديونية الخارجية (مليار دولار)	4.41	3.694	3.396	3.735	3.020	3.849
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	14588.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	16902.9
مليون دولار	200,24\$	209,01	209.72	213.85	166.25	159.01
معدل النمو	2.9	3.4	2.8	3.6	3.8-	4.2
معدل التضخم	4.52	8.89	3.26	2.92	4.80	7.18

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

2187.4-	2553.2-	1257.3-	66.6-	718.8-	63.5-	رصيد الميزانية العامة (مليار دينار)
43.68	46.14	40.57	36.18	43.54	%40.12	مؤشر الاستقرار الحكومي G/PIB (%) (G = إجمالي نفقات الميزانية)
35.94	2.73-	294.64	209.83	67.02	%63.47	مؤشر الاستقرار النقدي $\Delta M/\Delta PIB$ (%)
13-	10.9-	0.1	4.7	9.5	%12.9	مؤشر الانفتاح الاقتصادي NX/PIB (%)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، (الجزائر: نوفمبر 2016).

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37 (الجزائر: مارس 2017).

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39 (الجزائر: سبتمبر 2017).

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018 (أبو ظبي: 2018)، ص 11.

ثانيا - محددات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري

وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات الذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، والمديونية الخارجية التي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية، سعر الصرف الذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مؤشر الانفتاح الاقتصادي (nx/pib) يمثل نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام أي النسبة التي يمثلها الميزان التجاري من الناتج الداخلي الخام، ويعبر عن مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، فكلما كانت قيمة المؤشر كبيرة فإنه يدل على أن هذا المؤشر قوي والعكس صحيح، أما إذا كانت قيمة المؤشر سالبة فذلك يدل على أن الصادرات أقل من الواردات (عجز في الميزان التجاري):

1- مؤشر الانفتاح الاقتصادي (nx/pib):

يعبر هذا المؤشر عن مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، فكلما كانت قيمة المؤشر كبيرة فإنه يدل على أن هذا المؤشر قوي والعكس صحيح، ونلاحظ أن قيم هذا المؤشر صغيرة، إذ لم تتجاوز 12% في أحسن الأحوال خلال فترة الدراسة وسجل نسبة 0.1% سنة 2014 وهي نسبة ضئيلة جدا بسبب ضآلة

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حجم الصادرات، وفي سنتي 2015 و 2016 سجل المؤشر قيم سالبة بسبب عجز الميزان التجاري خلال هذه السنوات.

ومنه نستنتج أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي ضعيف، أي أن الاقتصاد الوطني الجزائري غير متفتح وغير مندمج في الاقتصاد العالمي، وهذا لا يلائم المستثمرين الأجانب، لأن المستثمر يحتاج إلى أن يصدر منتجاته كما يحتاج أن يستورد المواد الأولية والآلات لاستعمالها في الإنتاج. لذلك يجب مراجعة القوانين المتعلقة بالصادرات والواردات لتحسين مناخ الاستثمار وجلب المستثمرين الأجانب.

2- رصيد ميزان المدفوعات:

نلاحظ أنه في تراجع مستمر خلال كل فترة الدراسة إلى أن سجل قيمة سالبة ابتداء من سنة 2014 وذلك بسبب تراجع قيمة الصادرات جراء تراجع أسعار البترول .

حيث أنه في سنة 2015 انخفض سعر برميل البترول بنسبة 47.1 % منتقلا من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة تقلصا في إيرادات صادرات المحروقات ب 43.4 % (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014) بالنظر إلى التراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات والتي بلغت 1.49 مليار دولار ، انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34.57 مليار دولار مقابل 60.13 مليار دولار في 2014 أي انخفاض 42.5 % . وفيما يخص الواردات من السلع بعدما عرفت الواردات من السلع منحى تصاعدي في السنوات الأخيرة، انخفضت في 2015 في ضرف يتسم بانخفاض حاد في قيمة الأورو مقارنة بالدولار (- 16.55 % كمتوسط سنوي)، بلغت هذه الواردات 52.65 مليار دولار في 2014، أي انخفاض ب 11.8 % خص هذا الانخفاض تقريبا كل مجموعات السلع، هكذا سجل الرصيد التجاري عجزا بلغ 18.08 مليار دولار في 2015 مقابل شبه توازن في 2014 نتيجة لذلك، نضرا للأرصدة السالبة للخدمات ودخل العوامل سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا قياسيا بلغ 27.54 مليار دولار 2015 (16.5 % نسبة إلى الناتج الداخلي). إجمالا سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 (مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار في 2014)¹، تواصلت هذه التوجهات سنة 2016 حيث بلغ مستوى إيرادات صادرات المحروقات 27.91 مليار دولار باعتبار متوسط البرميل بلغ 45 دولار سنة 2016، وكذلك حجم الصادرات من المحروقات الذي ارتفع ب 10.6 % مقارنة بسنة 2015 بلغ مستوى الإيرادات للصادرات الكلية 29.31 مليار دولار منها 1.39 مليار دولار تمثل إيرادات الصادرات خارج المحروقات . وبلغ مستوى الواردات 49.43 مليار دولار في انخفاض ب 3.2 مليار دولار مقارنة بالمستوى المسجل خلال سنة 2015 (-6 %)،

¹ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39، (الجزائر: سبتمبر 2017). بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، (الجزائر: نوفمبر 2016).

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وسجل الميزان التجاري بذلك عجزا بلغ 20.127 مليار دولار ليسجل الحساب الجاري عجزا بلغ 26.22 مليار دولار ليبلغ عجز ميزان المدفوعات 26.217 مليار دولار.¹

3- إحتياط الصرف :

نلاحظ أنه خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة كان في تزايد مستمر إلا أنه بدأ في التناقص بداية من سنة 2014 بسبب تراجع الإيرادات جراء تدهور أسعار البترول كما ذكرنا آنفا، وتبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر مريحة نسبيا.

ونتيجة لذلك وحسب محافظ بنك الجزائر في مداخلته أمام مجلس الأمة في أبريل 2017 حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 فقد انخفض قائم احتياطات الصرف من 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016، بالرغم من هذا المستوى للاحتياطات الرسمية للصرف في نهاية 2016 الذي بقي معتبرا علي الرغم من انخفاضه القوي وإلى المستوى الضعيف جدا للدين الخارجي (3.85 مليار دولار ما يمثل 2.45% من إجمالي الناتج الداخلي في 2016) تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر مريحة نسبيا.

4- المديونية الخارجية :

تراوحت من 3 إلى 4 مليار دولار خلال فترة الدراسة وهي ضئيلة ما يفسر الأريحية في احتياطات الصرف كما ورد آنفا، حيث تمكنت الجزائر من تسديد ديونها الخارجية قبل آجال الاستحقاق، جراء ارتفاع أسعار النفط.

5- سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي :

خلال سنوات 2011 ، 2012 ، 2013 عرف استقرارا نسبيا تراوح بين 76 و 78 (دينار للدولار الواحد) بسبب الاستقرار الذي عرفه الدولار، ولكن في سنة 2014 قفز إلى 87.9 (دينار/دولار) بعدما كان 78.15 (دينار/دولار) سنة 2013، وفي سنتي 2015 و 2016 واصل في الارتفاع إلى 107.13 و 116.37 (دينار/دولار) بسبب تدهور الدينار في السنوات الأخيرة (2014، 2015، 2016).

بما أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام والفارق في الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، فان تدهور أساسيات الاقتصاد أي انخفاض سعر البترول والمستوى العالي للنفقات وتوسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين في ظروف انخفاض قوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار خاصة بين سنتي 2014 و 2015 (الأورو 19.48%، الجنيه الاسترليني 10.32%، الين الياباني 15.31%، الروبل الروسي 51.81%، الليرة التركية 22.45%)، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الإسمي للدينار بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، (الجزائر: سبتمبر 2017)، ص 55.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال السداسي الأول من سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار بـ 3.2% مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت بـ 0.6% مقابل الاورو، هكذا فان اللجوء إلى مرونة سعر الصرف أمام انخفاض الارادات البترولية قد شكل خط دفاع أول، بالفعل ان مرونة أسعار صرف الدينار وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر صرف الدينار بأداء إلى حد كبير دوره كمنصص للصدمات الخارجية . اعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016 عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي استقرارا واضحا في حدود 110 دينار للدولار الواحد. مقارنة بالأورو عرف الدينار تحسنا نسبيا حيث انتقل سعر الصرف له من 125.6 دينار لواحد أورو في نهاية شهر ماي 2016 إلى 116.4(دينار/أورو) في نهاية ديسمبر 2016. وتواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة 2017.

خاتمة:

مما سبق تم التوصل الى النتائج التالية:

— لم تنجح الجزائر في تحقيق التوازنات لمعظم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث هناك تذبذب وتراجع واضح في معظم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية والخارجية، باستثناء بعض المؤشرات مثل احتياطات الصرف التي تعتبر مقبولة بسبب الارحية المالية في السنوات التي كانت فيها اسعار البترول مرتفعة، لذلك فان عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مرتبط بأسعار البترول وعدم مواصلة التصحيح الهيكلي الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية فبعد ارتفاع أسعار النفط توقفت البرامج التي كانت تتبعها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

— الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر فيما يتعلق بتعزيز محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تبقى غير كافية، حيث شكلت طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي حائلا دون تمكن الاستثمار الأجنبي من لعب دوره التنموي خاصة في القطاعات الإنتاجية، مما ميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من المعوقات والصعوبات.

من خلال النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

— من اجل تحسين محددات مناخ الاستثمار وتحقيق التنمية يتعين على الحكومة الجزائرية بناء برنامج اقتصادي واضح وهادف لتحقيق التنمية على المدى البعيد بغض النظر عن النفط الذي تتكل على موارده دون السعي وراء العمل في باقي القطاعات رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية ، إضافة إلى تسطير الأهداف التي يجب الوصول إليها من أجل بناء قطاع صناعي قوي بهدف إحلال الواردات وجذب المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أميرة حسب الله مُجَدّ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004- 2005.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- 2- خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى 2012.
- 3- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010.
- 4- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، البعة الرابعة، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 5- عبد الكريم كاسي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى 2013.
- 6- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2011.
- 7 - نعيمة أوغيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى 2016.
- 8- لوغيل بلال، العلاقة بين انفتاح ونمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2012)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 30 ديسمبر 2014.
- 9- وطفة ضياء ياسين، حماية حق الانسان في العمل في ظل الاستثمار الاجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية-مصر، 2015.

المذكرات الجامعية:

- 10- أقاسم حسنة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 11- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

المراجع باللغة الانجليزية:

- 12-Kojima,kiyoshi,direct foreign investment,billing and sons ltd guild ferd,london,1982.
- 13-Sergio Alssandrini and Laura Resnini, The determinants of FDI, :A comparative analysis of EU FDI flws into the CEECs, and the Mediterranean countries, ERFsixth Annual conference, Economic research forum for the arab countries, iran and turkey, cairo, 1999.

المراجع باللغة الفرنسية:

- 14-Abdur chowdhury et gerge mavrotas, FDI et growth : what coses what, paper to be preseved at the wider conference on sharing global prosperity, wider, helsinki, 6-7september 2003.
- 15-Bertrand Bellon et Ridha Gouia, L'investissement direct étrangers et développement industrielle méditerranéen, édition :economica, paris,1998 .
- 16-Bilel ben nahia, L'impact de la corruption sur L'IDE : application sur quelques pays MENA, mémoire master en sciences économiques, faculté de sciences économiques et gestions de sfex, tunise, 2008.
- 17-Romond-bertamd, économie financière internationale, édition :puf, paris, 1971.